حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

العدد ٦٢

السنة الخامسة - العدد الثاني والستون - ربيع الأول - ١٤٣٢ هـ - فبراير ٢٠١١م
الرياض - المملكة العربية السعودية

ص٢ بعد تقرير الجمعية وزارة الشؤون الاجتماعية تنشئ مقراً جديداً للأحداث.

ص٣ وفد المؤسسة الأكاديمية السويدية لحقوق الإنسان يزور الجمعية بالرياض.

ص٥ الجمعية ترصد أداء عدداً من وزارات حكومية وهيئات عامة تؤخر إنجاز المعاملات.

ص٦ حقوق الإنسان ترصد الكارثة الإنسانية التي سببتها سيول جدة عام ١٤٣٢هـ .

الملك يعود إلى الوطن ويصدر جملة من القرارات التنموية

بعد عودة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله من رحلة علاجية دامت ما يقارب ثلاثة أشهر إلى أرض الوطن سالماً معافى ، أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بياناً بهذه المناسبة ، كما أصدر الملك بعد عودته جملة من القرارات التنموية والتي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة في المملكة على كافة المستويات ، ففي يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٢/٣/٢٠هـ وجه رعاه الله بالتالي:

رفع رأس مال بنك التسليف إلى ٣٠ مليار ريال، زيادة صندوق الإسكان بـ ٤٠ مليار ريال ، إعفاء المقترضين من بنك التسليف من قسطين لمدة عامين، تثبيت بدل غلاء المعيشة ١٥٪ في مرتبات موظفي الدولة، إحداث ١٢٠٠ وظيفة لدعم البرامج الرقابية، دعم ميزانية برنامج الابتعاث، دعم أبناء الأسر المحتاجة في الجامعة، الإعفاء عن عدد كبير من سجناء الديون، زيادة دعم الأندية الرياضية، ومنح ١٠ ملايين ريال لكل جمعية مهنية ، إعانة مالية للباحثين عن العمل لعام واحد، تخصيص ١٠ ملايين ريال لكل نادي أدبي.

كما أصدر يوم الإثنين الموافق ١٤٣٢/٣/٢٥هـ قراراً بتثبيت كافة المواطنين والمواطنات المعينين على كافة البنود ويتقاضون رواتبهم من ميزانية الدولة ، كما يشمل من يعملون في الأجهزة الحكومية ويتقاضون رواتبهم من خارج الميزانية العامة مثل (صندوق الطلاب والطالبات ، دعم الفروع الإيوائية ، الغلال والأوقاف ، المتعاقد معهم في كليات خدمة المجتمع والتعليم المستمر ... الخ).

كما يشمل المعينين على (لائحة المستخدمين ، بند الأجور ، وبند ١٠٥) ممن تم تعيينهم أو التعاقد معهم بعد الأمر الكريم رقم (٨٤٢٢/ م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٦/٢٥هـ ، ممن يحملون مؤهلات علمية ويزاولون أعمالاً لا تتفق مع طبيعة الأعمال التي تشملها مسميات الوظائف المنصوص عليها في تلك اللائحتين ، وأن يكون التثبيت عن طريق لجنة مشكلة من وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية والجهة ذات العلاقة) وفق ضوابط تضعها وزارتا الخدمة المدنية والمالية وأن يكون التثبيت لمن تثبت الحاجة الفعلية إلى تثبيتهم وأن يكون على مراحل اعتباراً من العام المالي القادم ١٤٣٣/١٤٣٤هـ وذلك بحسب الوظائف التي تعتمد في ميزانية وزارة المالية لهذا الغرض ،إلا إذا كان لدى الجهة الحكومية شواغر فيتم التثبيت عليها هذا العام بعد موافقة اللجنة.

تتمة ص٥

بعد كارثة سيول جدة
رئيس الجمعية يطالب بوجود خريطة كاملة للسيول في جميع مناطق المملكة

الدكتور مفلح القحطاني

طالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني بتوفير خريطة كاملة للسيول ومخاطرها في جميع أنحاء المملكة لتلافي الأضرار الناتجة عنها مع الأخذ في الاعتبار المناطق ذات الأولوية ، جاءت تلك التصريحات بعد ما سببته السيول من أضرار في مدينة جدة يوم الأربعاء ١٤٣٢/٢/٢٢هـ، أدت إلى حدوث العديد من الأضرار الجسيمة طالت الإنسان وممتلكاته وأدت إلى حدوث العديد من الإصابات والوفيات ، مشيراً في الوقت نفسه أن السبب الرئيسي في تلك الكارثة هو عدم وجود البنية اللازمة لتصريف مياه السيول في عدد كبير من أحياء وأنفاق مدينة جدة ، وأوضح أن الجمعية رصدت ما خلفته السيول في العام الماضي من أضرار وتم مخاطبة تلك الجهات والتنسيق معها ، حيث أن الجهات «متعددة ومتداخلة الاختصاصات» وكان هناك وعود بتلافي تلك الأضرار ، مؤكداً أن الجمعية تسعى دائماً للتأكد من تنفيذ مشاريع الدولة والتي تعود بالنفع على مصلحة الأفراد ، وأضاف «تم تكليف لجنة من الجمعية بإشراف الدكتور حسين الشريف مشرف فرع الجمعية بمدينة جدة وتضم عدداً من الأعضاء من أجل إعداد تقرير متكامل عن الكارثة بحيث يتم فيه رصد الأضرار وأداء الجهات الحكومية ذات العلاقة لمناقشته مع جهات الاختصاص».

تتمة ص٦-٧-٨

سفير ألمانيا لدى المملكة يزور الجمعية

السيد فولكمار فينيتسل

قام وفد من السفارة الألمانية بالمملكة العربية السعودية بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمركز الرئيسي بالرياض ، وذلك يوم الأحد ١٤٣٢/٣/٣هـ الموافق ٢٠١١/٢/٦م ، وقد ضم الوفد كلاً من السيد/ فولكمار فينيتسل سفير دولة ألمانيا لدى المملكة والسيد / ستيفان تشيك مستشار سياسة وثقافة .

تتمة ص ٢

الملك يعود إلى الوطن ويصدر جملة من القرارات التنموية

تتمة ص ١ .... أوضح وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف عن البدء في تنفيذ الإجراءات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين حفظه اللَّه ، مشيراً إلى أن وزارته بدأت في تحويل المبالغ المالية الخاصة بالأوامر الملكية إلى الجهات المستفيدة، كما أفاد وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد علي الفايز ما تشملة القرارات الملكية الخاصة بتثبيت العاملين على بند الأجور حيث أنَّ الأمر الكريم أكد على التالي :

أ - على الجهات الحكومية الالتزام بما ورد في الأمر الكريم رقم (٨٤٢٢/ م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٦/٢٥هـ من حيث عدم التعيين على وظائف المستخدمين ووظائف بند الأجور وبند ١٠٥ إلا بما يتفق مع المسميات والمؤهلات والأعمال التي تتفق وأهداف تلك اللوائح .

ب - لا يتم شغل وظائف البنود إلا من خلال نظام الوظائف المؤقتة الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣٠) وتاريخ ١٣٨٥/٩/١٢هـ ، وأن يلتزم بالضوابط الواردة بهذا النظام بما في ذلك عدم استمرار المتعاقد معه أكثر مما يسمح به النظام كوظيفة مؤقتة.

ج - يوقف اعتماد البنود التي لم يعد لها حاجة أما البنود التي لها حاجة فيجب ألا يتم التعاقد عليها إلا من خلال الإعلانات العامة وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين المؤهلين تأكيداً للأمر الكريم رقم (٧٣٤٧/ م ب) وتاريخ ١٤٢٩/٩/٢٣هـ القاضي بأنَّ على (المؤسسات والهيئات العامة والصناديق والجهات الحكومية التي لديها بنود للتوظيف بضرورة طرح وظائفها التي ترغب في شغلها في وسائل الإعلام الملائمة ... وذلك لفتح المجال لجميع المواطنين والمواطنات على حد سواء للتقدم إلى تلك الوظائف)، من جهتها رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان باسمها وباسم كافة أعضائها ومنسوبيها بالعودة الميمونة لخادم الحرمين الشريفين خلال البيان الذي أصدرته ، وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني خلال البيان أنَّ الملك عبداللَّه حفظه اللَّه يحظى بشعبية جارفة ليس فقط في بلاده وإنما أيضاً خارجها وهذا يعود إلى ما يتمتع به من شخصية إنسانية تحب العدل وتميل إليه وتعمل من أجل الحوار وتدعمه، كما أضاف رئيس الجمعية « أنَّ المراقب لأوضاع حقوق الإنسان في بلادنا لابد أن يلحظ الحرص الكبير لخادم الحرمين الشريفين منذ توليه الحكم على تعزيز حقوق الأفراد وحماية حرياتهم ويشمل هذا الحرص المواطنين و المقيمين على حد سواء،

ويتأكد اهتمامه حفظه اللَّه بحقوق الإنسان من خلال توجيهاته المستمرة للأجهزة الحكومية بمراعاة حقوق الأفراد وتمكينهم منها والتحذير من التجاوز والتعهد بمحاسبة أي مسئول مهما علا منصبه، وأضاف دعمه حفظه اللَّه لمؤسسات حقوق الإنسان في البلاد والذي ظهر هذا التوجه جلياً في تأكيده على استقلالية عمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأنها هي التي ترسم سياستها بنفسها والطلب من كافة الأجهزة الحكومية تسهيل أعمالها بما يمكنها من القيام بواجباتها التي نص عليها نظامها وهذا الأمر غير مستغرب على خادم الحرمين الشريفين الذي ظهر توجهه الإنساني في مقولته الشهيرة التي تضمنها خطاب توليه سدة الحكم في البلاد حينما قال (سوف أضرب بسيف العدل هامة الظلم)، كما أكد حفظه اللَّه هذا الالتزام المبدئي من خلال عدة مبادرات في المجال الحقوقي ومحاربة الفساد ودعم الحوار ونشر التعليم وتطوير القضاء، ودعم حقوق المرأة، وإيجاد العديد من الأنظمة والقوانين التي يتطلبها تطور البلاد، والاهتمام بالفقراء والمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي، والعمل من أجل تطوير البلاد اقتصادياً من خلال المدن الإقتصادية ودعمه للإقتصاد المعرفي إلى غير ذلك من المجالات الأخرى التي تهدف إلى تمتع المواطن بحقه في العيش الكريم .

الدكتور مفلح القحطاني يؤكد على اهتمام خادم الحرمين الشريفين بحقوق الإنسان من خلال توجيهاته المستمرة للأجهزة الحكومية بمراعاة حقوق الأفراد.

الجمعية ترصد أداء عدداً من وزارات حكومية وهيئات عامة تؤخر إنجاز المعاملات

صرح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن رصد الجمعية من خلال جولاتها الميدانية وما يصلها من شكاوى من عدد من المواطنين والمقيمين تأخيراً وتراخياً في إنجاز بعض المعاملات لدى عدد من الجهات الحكومية والوزارات مما ترتب عليه تعطيل للمصالح ، معتبراً ذلك مخالفة للتوجيهات السامية والتي تنص على سرعة الفصل في المعاملات بالرغم من وجود بعض المحاولات من قيادات في بعض الوزارات لحث إداراتهم بالتسريع في إنهائها، و طالب بضرورة وجود رقابة داخلية تُتابع سير المعاملات من تاريخ دخول المعاملة للجهاز وحتى الانتهاء منها ، وأفاد إلى أن بعض الأسباب التي تؤدي بدورها للتراخي في إنهاء المعاملات والتي من بينها عدم كفاءة الموظفين وعدم الرفع للجهات المختصة وغياب التنسيق مع بعض الجهات التي تقتضي الرفع لها في مثل تلك القضايا ، فضلاً عن تداخل الاختصاصات بين كثير من الجهات والوزارات، من جانب آخر أكد الدكتور أحمد البهكلي المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة جازان وجود الكثير من القضايا العالقة في الجمعية نتيجة مماطلة البت فيها من قبل بعض الجهات الحكومية المتعلقة بالقضية والتي هي طرف فيها قائلاً " بعض هذه القضايا حساسة وتتعلق ببعض الأسر ونحرص على عدم تفاقمها ، بينما هناك قضايا أخرى بسبب الإجراءات المطولة التي نواجهها مع بعض الجهات التي نحترم تعليماتها وإجراءاتها إلا أنها تؤثر على المتضرر " مستشهداً بقضية لا زالت في جوازات جازان منذ سبعة أشهر ، ومطالباً في الوقت نفسه الجهات ذات الاختصاص بالتعاون مع الجمعية لتسريع الإجراءات وإنهاء مصالح المواطنين.